أثر تحويلات العمالة المهاجرة على النمو الاقتصادي في الأردن: دراسة قياسية للفترة 2000 – 2018 باستخدام منهجية التكامل المشترك

أ.د. إياد عبد الفتاح النسور
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
المملكة العربية السعودية

د. إبراهيم رضوان النسور
جامعة إربد الأهلية
المملكة الأردنية الهاشمية

الملخص

تشكل تحويلات العاملين بالخارج أحد أهم مصادر التدفقات النقدية الخارجية لكثير من دول العالم. ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع قيمتها المضافة مقارنًا بالمصادر الأخرى كالمنح والمساعدات، والاستثمار الأجنبي المباشر. لذلك تحاول هذه الدراسة إلى قياس الأثر الاقتصادي الذي أحدثته تحويلات الأردنيون العاملون بالخارج على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة 2000 – 2018، مع الأخذ بالاعتبار الأثر المقارن بالاستثمار الأجنبي المباشر، ومؤشرات التنمية البشرية والانفتاح التجاري. تم تصميم نموذج قياسي يقوم على اللوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الإجمالي كمقياس للنمو الاقتصادي، بينما تمثلت المتغيرات المستقلة في تحويلات العاملين كنسبة من GDP، والاستثمار الأجنبي كنسبة من GDP أيضاً، بجانب مؤشرات التنمية البشرية والانفتاح التجاري. تم تقدير مؤشرات النموذج القياس باستخدام منهجية ARDL. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المهمة والتي أظهرت عدم تأثير كلاً من تحويلات العمالة الأردنية بالخارج، والاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الأردن. في حين انحسر تأثير مؤشر التنمية البشرية على الأجل القصير فقط. وفيما يتعلق بالانفتاح التجاري فهو المتغير الوحيد الذي أثبت تأثيره القوي على النمو الاقتصادي في الأردن على الأجلين القصير والطويل. في الأخير، قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات التي يعتقد بأهميتها ودورها في توجيه السياسات الاقتصادية المحلية نحو استغلال التدفقات المالية إلى الأردن، وكيفية تحسين مساهمتها في الاقتصاد المحلي.

الكلمات المفتاحية: *تحويلات، العمالة المهاجرة، الاستثمار الأجنبي المباشر، التنمية البشرية، الانفتاح التجاري، النمو الاقتصادي، سوق العمل، الفقر والبطالة، ARDL، الأردن.*

المقدمة

تشكل تحويلات العاملين بالخارج إحدى أهم مصادر التدفقات المالية الخارجية للدول، حيث يعود سبب ذلك إلى ارتفاع قيمتها الاقتصادية مقارناً بقيم المنح والمساعدات الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر (Levy, 1987). وتبين الدراسات الاقتصادية أن تقليل أو إلغاء القيود والعوائق الكمية والنوعية أمام حركة انتقال رءوس الأموال الدولية؛ كان لها دوراً مهماً في الوصول إلى تلك النتيجة (Bayar, 2015). إن هجرة السكان وانتقالهم من مكان إلى آخر، يرتبط بسعيهم نحو تحسين معايير ومتطلبات الحياة المعيشية بالأساس، ولكن يرافق عملية الانتقال الدولي للسكان العديد من الفوائد التي تعود على مستوى الدولة، وتتجاوز فكرتها من مجرد تغيير الجغرافيا أو مكان الإقامة، حتى أصبح ذلك الانتقال عنصر فاعل ومهم في تحسين الظروف المعيشية والحياتية لكثير من عائلات العمالة المهاجرة في الدول الأم (Azam&khan, 2011).

لقد شهدت تحويلات العاملين المغتربين خلال العقد الماضي قفزة كبيرة على مستوى العالم، وارتفعت من 13 مليار دولار عام 2003 إلى 460 مليار دولار في عام 2013 (البنك الدولي، بيانات سنوية).على الرغم من أن التقديرات الحقيقية للمختصين، تشير إلى تجاوز قيمتها الفعلية عن الأرقام المعلنة، وقد أشارت إحصائيات البنك الدولي إلى تحقيق نمو مضطرد في قيم تلك التحويلات في عام 2018 بنسبة 10% أو ما مقدراه 689 مليار دولار، وصلت حصة الدول النامية منها إلى 76.6%

* تم استلام البحث في أبريل 2020، وقبل للنشر في مايو 2020، وتم النشر في سبتمبر 2021.
(معرف الوثائق الرقمي): DOI: 10.21608/aja.2021.187483

(528 مليار)، وذلك قبل أن تصل قيم هذه التحويلات إلى 715 مليار دولار عام 2019 مسجلة نسبة نمو بلغت 3.7%، شكلت حصة الدول النامية منها 76.8% أو ما مقداره 549 مليار دولار (البنك الدولي، بيانات إحصائية، 2000-2018).

ويشير التوزيع الجغرافي لتحويلات العاملين بالخارج إلى استمرار حصول الهند على النسبة الأعلى في العالم، حيث ارتفعت إلى 70 مليار دولار للعام 2014 قبل أن تصل إلى 80 مليار عام 2018 أو ما نسبته 2.7% من الناتج المحلي الإجمالي الهندي (13% من مجمل التحويلات على مستوى العالم)، بينما وجد أن نصيب الصين بلغ 67 مليار دولار، مقابل 34 مليار لكل من المكسيك والفيلبين على حدة في العام 2018 (البنك الدولي، بيانات سنوية). أما على مستوى الدول العربية فحققت مصر المرتبة الأولى بحصة بلغت 20 مليار دولار أو ما نسبته 2.9% من مجمل التحويلات العالمية للعام 2018، فيما وصلت حصة الأردن إلى 3 مليار دولار عام 2010 قبل أن تصل عام 2018 إلى 4.5 مليار بحسب البيانات الصادرة عن صندوق النقد العربي AMF.

تؤكد النظرية الاقتصادية أن فعالية وكفاءة استخدام تحويلات العمالة المغتربة في الاقتصاد المحلي، تتوقف على مدى المساهمة في تمويل ناتجها المحلي الإجمالي (GDP) (Lucas, 2005). فعلى سبيل المثال شكلت تحويلات العاملين المغتربين نحو 42.1% من الناتج المحلي الإجمالي لطاجكستان، مقارنًا بنحو 31.5% و28.8% و24.9% لكل من كازاخستان ونيبال ومولدافيا على الترتيب، بينما وصلت هذه النسبة إلى 17% و6.3% من نواتج الاقتصادين اللبناني والمصري للعام 2013 على الترتيب (البنك الدولي، بيانات إحصائية، 2013).

وعلى المستوى المحلي في الأردن، فقد نمت تحويلات العاملين الأردنيين بالخارج بشكل مضطرد منذ بداية الثمانينيات من العقد الماضي، بعدما قامت الدولة بتصدير نسبة بسيطة من القوى البشرية المدربة إلى الخارج، وذلك قبل أن تصل إلى 786 ألف عامل في عام 2018. يعمل منهم ما نسبته 79.5% في دول الخليج العربي بشكل عام، ويعتبر السوق السعودي هو المشغل الأكبر للعمالة الأردنية بنسبة تصل إلى 61.4% من مجمل العمالة المغتربة (مسح المغتربين الأردنيين، 2018). منذ ذلك الوقت اعتبرت تحويلات الأردنيون بالخارج مصدر رئيس وفاعل في تمويل التنمية الاقتصادية، وجعلته يحتل المرتبة العاشرة على مستوى الدول النامية في قيمة التحويلات الواردة إليه لعام 2010 بمبلغ 3 مليار دولار، بعد كلاً من مصر ولبنان، وذلك قبل أن ترتفع إلى 4.5 مليار دولار في عام 2018 لتشكل ما نسبته 10.7% من الناتج المحلي الإجمالي. وعليه، فإن تحويلات العاملين الأردنيين بالخارج تعتبر المصدر الأول للنقد الخارجي، بعد قيم الاستثمارات الأجنبية والمنح والمساعدات الدولية التي وصلت إلى 960 مليون دولار و3.2 مليار دولار للعام ذاته على الترتيب (البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية، 2018).

إن سوق العمل المحلي يعتبر الأكثر انفتاحاً على أسواق العمل الدولية، كونه يسير باتجاهين متعاكسين في مجال تحويلات العاملين المغتربين. إذ ينظر إلى الأردن من الدول المرسلة والمستقبلة لهذه التحويلات في الوقت ذاته. فمن جهة، وصلت قيمة التحويلات الواردة من العمالة الأردنية بالخارج إلى نحو 4.47 مليار دولار عام 2018 (البنك الدولي، بيانات إحصائية، 2000- 2018)، قام بتحويلها نحو 786 ألف أردني يعملون في 70 دولة حول العالم (مسح المغتربين الأردنيين،2018). فيما نجد أن العمالة الوافدة في الأردن، تصل تحويلاتها الخارجية إلى 2.9 مليار دولار سنويًا في نفس العام (وزارة العمل الأردنية، 2019). هذه القيم تظهر في الوقت الذي تشير فيه إحصاءات أخرى بعدم تجاوز هذه التحويلات مبلغ 532.4 مليون دولار للعام 2018 (البنك المركزي الأردني، 2018). وكما تبين النظرية الاقتصادية فإن هذه التحويلات ساهمت بتعزيز النمو الاقتصادي المحلي، وقامت بتمويل استهلاك القطاع العائلي، وحسنت من مستوى الاستثمار الشخصي، ورفعت من مستويات الدخل والتشغيل، الأمر الذي بعكس دورها الإيجابي والمهم في التقليل من مؤشرات الفقر والبطالة (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2006).

إن تحديد حجم واتجاه الأثر الذي تتركه تحويلات العمالة الخارجية على الاقتصاد المحلي، تبقى رهنًا بمستوى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للدولة الأم، لذلك تبدو أنها أكثر فعالية في الدول النامية ذات الاقتصادات الصغيرة، أو محدودة الموارد، أو التي تشهد أزمات ومشكلات اقتصادية مستمرة (Yaseen, 2012). إن الاختلاف في مضامين الدراسات التطبيقية العالمية التي بحثت في العلاقة بين تحويلات العاملين المغتربين والنمو الاقتصادي؛ يعتبر مدخلاً مناسبًا لإعادة تطبيق الفكرة في دول أخرى، وفي فترات زمنية مختلفة تشهد ظروفًا اقتصادية متباينة، وعليه فإن دراسة تأثير تحويلات العاملين بالخارج على النمو الاقتصادي في الأردن للفترة 2000 – 2018؛ يعتبر من الإضافات المعرفية والتطبيقية في هذا المكان.

الإطار النظري ومراجعة الدراسات السابقة:

تطور تحويلات العاملين الأردنيين في الخارج:

لقد ارتفعت تحويلات العاملين الأردنيين بالخارج من 450 مليون دولار عام 1990 إلى 1.85 مليار دولار لعام 2000 مسجلة بذلك نسبة نمو مرتفعة جدًا وصلت إلى 312%. بينما شهدت الفترة بين 2001 – 2004 تباطؤ في قيمة التحويلات وسجلت أدنى مستوى لها عام 2002، حيث وصلت إلى 2.02 مليار دولار، وقد تزامن ذلك الانخفاض مع حرب الخليج الثانية، وما رافقها من تداعيات سببت عودة جزء كبير من العمالة الأردنية في دول الخليج العربية (البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية، 1990-2004). بعد عام 2002، عاودت التحويلات إلى الارتفاع ووصلت عام 2008 إلى 3.5 مليار دولار، وذلك قبل أن تنخفض إلى 3.46 مليار دولار عام 2009، وقد جاء هذا الانخفاض متأثراً بالانعكاسات السلبية التي أفرزتها الأزمة المالية العالمية، وتأثرت معها منطقة اليورو، والأسواق الأسيوية والعربية ودول الخليج. فالنتائج المالية السلبية التي حققتها الشركات العاملة في تلك الأسواق، دفعتها إلى اتخاذ إجراءات إدارية وتنظيمية لجدولة القروض المتعثرة، وإعادة هيكلة الكثير من الفروع حول العالم، وسحب جزء من الاستثمارات في الأسواق الأخرى، وبالنهاية تسريح عدد كبير من العمالة الأجنبية بما فيها الأردنية (البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية، 1990-2004).

وفي عام 2010، فقد نمت تحويلات العمالة الأردنية بنسب بسيطة قبل أن تظهر الأزمة السورية وتلقي بظلالها على الاقتصاد الأردني، ووصلت قيمتها إلى 3.62 مليار دولار. أما بعد عام 2012، فقد شهدت تحويلات الأردنيون نمواً مضطرداً بنسب متفاوتة، وسجل عام 2014 قيمة 6.37 مليار دولار قبل أن تنخفض إلى 4.47 مليار دولار عام 2018، بسبب عودة جزء من العمالة الأردنية في الأسواق العربية. ويجد المتتبع للقيم المطلقة لهذه التحويلات، تأثرها الواضح والقوي بالتداعيات والأزمات السياسية والاقتصادية العالمية والإقليمية. فالانفتاح الاقتصادي وإفرازات العولمة جعلت من القرار الاقتصادي المحلي رهناً للظروف وللمعطيات التي تبرز في الاقتصاد الدولي. فلم تعد القرارات التنظيمية والسياسية مؤثرات حصرية على الاقتصاد، بل نجد أن مساهمة الآفات الصحية، حيث نشير إلى آثار فيروس كورونا المستجد COV-19 التي كانت مسئولة عن عودة جزء من العمالة الأردنية، وتراجع قيم التحويلات معها.

وتشير مساهمة تحويلات المغتربين الأردنيين في الاقتصاد المحلي، انخفاضها من أعلى قيمة عام 1997 بنسبة 25.1% من GDP لتصل إلى أقل من 20% عام 2004، وذلك قبل أن تصل إلى 13.7% لعام 2010. بالمقابل فقد ارتفعت عام 2015 لتصل إلى 14.3% قبل أن تنخفض مجدداً عام 2018 مسجلة 10.6% من GDP لتتساوى مع النسبة المسجلة عام 1990 (10.79%) تقريبًا (احتسبت من قبل الباحث). ويفسر الباحث هذا التفاوت في مساهمة تحويلات العاملين في الاقتصاد؛ إلى التوسع الكبير في حجم النشاط الاقتصادي منذ عام 2000 (ارتفع GDP من 8.46 مليار عام 2000 إلى 42.2 مليار دولار عام 2018)، وذلك على الرغم من تسجيل تلك التحويلات نمواً سالب وصل إلى 63.1% خلال الفترة 2004-2014، وتبين البيانات أن 80% من هذه التحويلات مصدرها يعود إلى دول الخليج العربي (مسح المغتربين الأردنيين، 2018).

ويؤكد مسح المغتربين الأردنيين لعام 2018 على قيام 67.9% من المغتربين بتحويل أموالهم إلى الأردن، إذ يصل معدل الدخل السنوي للمغترب نحو 54.5 ألف دولار، ويبلغ معدل التحويل إلى 19.3 ألف دولار أو ما نسبته 35% من الدخل السنوي، وهذا على الرغم من أن 36.7% من العاملين المغتربين يستخدمون قنوات تحويل غير رسمية، تقلل من قدرة القنوات المصرفية الرسمية على متابعة ورصد تلك التحويلات بدقة.

تأثير تحويلات العاملين الأردنيين في الخارج على الاقتصاد:

تشير النظريات الاقتصادية إلى أن تأثير تحويلات العاملين بالخارج يبرز من خلال دورها في زيادة تراكم رأس المال في الدولة (Barajas et al., 2009). وتميز الدارسات بين مبالغ التحويلات التي ترفع من قدرة المؤسسات المالية في الدولة الأم على الإقراض، والائتمان الخاص، وتمويل أنشطة الاستثمار، وتوسيع الأنشطة التمويلية للقطاعات الاقتصادية المختلفة (Yaseen, 2012). كما تميز بين مبالغ التحويلات التي تذهب إلى حسابات الادخار في البنوك المحلية، فيساعد ذلك في تقليل حدة تذبذب الدورة الاقتصادية، وزيادة فعالية الادخار في الاقتصاد المحلي وبخاصة الفقير محدود الموارد

(Yaseen, 2012). يبين مسح المغتربين الأردنيين العاملين بالخارج لعام 2018 أن 64.4% من هؤلاء المغتربين يقوم بتحويل الأموال لحساباتهم الشخصية في البنوك والمؤسسات المالية، الأمر الذي يساعد في استغلال قيم التحويلات لتمويل شراء السندات الحكومية وأذونات الخزينة (Tymoigne, 2014: 6)، ويبقى تأثير هذه التحويلات على النمو المالي في الدولة المحلية رهناً لدرجة التطور المالي فيها (Puri&Retzema,1999).

وينظر إلى تحويلات العاملين بالخارج كمصدر منخفض التكلفة للحصول على النقد الأجنبي، لذلك فهي تعتبر من أبرز المصادر التي تعزز احتياطيات الدولة من العملة الأجنبية، وتساهم في تلبية الاحتياجات المالية ومتطلبات الاستثمار الأجنبي من العملات الأجنبية من الجانب الآخر (Nwaogu & Ryan, 2015). ونضيف أن تلك التحويلات تعتبر أداة فاعلة لزيادة قاعدة رأس المال في الدولة المحلية، وتحسين معدل الاستثمار في رأس المال البشري، وتوسيع مستوى الصادرات، وتعزيز الاستقرار السياسي ومكافحة الفقر، وبالنتيجة زيادة معدل الدخل القومي (Adam & Page, 2005).

في بعض الأحيان، توجه تحويلات العمالة الأردنية بالخارج إلى الأشخاص المستفيدين مباشرة في الدولة الأم - كأفراد العائلة الصغيرة للعامل المغترب -، ولذلك تساهم قيم التحويلات في تقليل أثر المشكلات المالية التي تواجه القطاع العائلي، كونها تقوم على تمويل جزء من احتياجاتهم الاستهلاكية وإنفاقهم الاستثماري في الأجل القصير (Yaseen, 2012). هنا يترتب على ذلك دور فعال في محاربة وتقليل معدلات الفقر، إضافة إلى دورها في تعزيز تراكم رأس المال البشري، نظراً لدورها في رفع مستوى الإنفاق على تعليم وتدريب أفراد الأسرة للعامل المغترب، إذ ينعكس ذلك على نمو إنتاجية عنصر العمل في الاقتصاد) (Barajas et al., 2009)، ولا شك أن توجيه تلك المبالغ نحو الاستثمار في العقارات والأراضي، والأصول الإنتاجية الأخرى منخفضة التكلفة، تعتبر من الاستخدامات الاقتصادية لتلك التحويلات (John, 2004). ويمكن القول أيضاً، أن لتحويلات العاملين بالخارج أثر واضح على معدلات الفقر في المناطق الفقيرة التي تسكنها عائلات العمالة المهاجرة، حيث يتعاظم تأثيرها الإيجابي مقارنة ببقيه المناطق، لذلك تبادر الهيئات والمؤسسات الدولية المانحة إلى توفير برامج ومبادرات تدريبية؛ تسعى لتحويل أموال التحويلات إلى مشروعات وأصول إنتاجية مستدامة، وتعزيز فكرة الرفع المالي وصولاً إلى الاستقلالية المالية لعائلات العمالة المهاجرة (Imai, Gaiha, Ali & Kaicker, 2012).

على الرغم من الآثار الاقتصادية الإيجابية لتحويلات العاملين بالخارج؛ لكن ينظر إليها في بعض الأحيان كسبب رئيس؛ لتقليل رغبة العمل لدى الأفراد المستفيدين منها، حيث تزيد من أوقات الفراغ لديهم، إضافة إلى تأثيرها على مستوى الدخل المتولد في حالة العمل (Nyamongo et al., 2012). وترى الدراسات أن الأثر السلبي لتحويلات العاملين بالخارج يزداد كثيراً؛ عند توجيه قيمها إلى مشروعات غير منتجة، أو لشراء سلع غير ضرورية، الأمر الذي يعني خسارتها في قرارات استثمارية خاطئة (Bayer, 2015). ونضيف تحويلات العاملين تعد من الأسباب الرئيسة لهجرة الأدمغة والعقول المؤهلة والمدربة من الدول المحلية، حيث تميل العمالة المهاجرة إلى تفضيل الإقامة في الدول المضيفة لها دون التفكير بالعودة إلى الدولة الأصلية. لذلك تقل قوة العمل المؤهلة المتاحة على المدى الطويل، وتحتاج إلى فترات زمنية طويلة، وتكاليف مالية ضخمة لتعويض النقص أو التسرب في هذا المورد الإنتاجي (Martin, 2001).

إن الاعتماد المستمر على تحويلات العاملين بالخارج، يقلل من رغبة وقدرة الدولة المحلية في ابتكار مصادر تمويلي بديلة (Leon– Ledesma&Piracha, 2004)، كما يجب أن لا نتجاهل الأثر السلبي للتحويلات على زيادة سعر العملة الوطنية بشكل يقلل من القدرة التنافسية للصادرات الوطنية (Lopez et al., 2007)، ويزداد معدل التضخم بشكل يتطلب إصدار المزيد من النقود للمحافظة على سعر الصرف، حيث تزداد تكاليف الإنتاج وأسعار بيع المنتجات المحلية مقارناً بالمستوردات (Nyeadi & Atiga, 2014).أخيراً، يبقى لتحويلات العاملين أثر سلبي على توزيع الدخل في الدولة الأم، إذ يزداد معدل التباين بين العائلات التي تمتلك أفراد مهاجرين وبين تلك التي لا تمتلك ذلك (Adam, 1998). يجب التأكيد أن خروج العمالة المحلية المؤهلة والمدربة؛ يعزى بالأساس إلى ضعف النمو الاقتصادي في الدولة الأم عن استيعاب مخرجات التنمية البشرية فيها، وتكون هجرة السكان هي العلاج المفيد الأقل تكلفة لمشكلات البطالة والفقر وسوء التخطيط وفوضى التنمية.

يمكن صياغة الفرضية الرئيسة لهذه الدراسة وهي: أن لتحويلات الأردنيين العاملين بالخارج أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة 2000 – 2018.

مشكلة الدراسة

لقد تزايد اهتمام الباحثين والمؤسسات الأكاديمية بموضوع العمالة المهاجرة وتأثيراتها المختلفة على الاقتصادات المحلية، وعلى الرغم من أن الاغتراب يتضمن هجرة العقول المؤهلة والمدربة إلى الأسواق الخارجية، وفي ظل ارتفاع تكلفة استعادة هذه العقول، أو تأهيل عمالة جديدة بنفس المستوى، تذهب نتائج الدارسات إلى الأخذ بالأثر المالي الذي تولده هجرة العمالة على الاقتصاد المحلي، على الرغم من قيام بعض الدراسات العالمية بالتقليل من فعالية وأهمية هذه التحويلات على الاقتصادات المحلية (Cohen, 2005).

ففي الوقت الذي تتفاوت فيه تحويلات العاملين الأردنيين بالخارج خلال مدد زمنية معينة؛ تعزى إلى الإصلاحات الاقتصادية، أو التغيرات في أسواق العمل داخل الدول المضيفة للعمالة، نجد أن الأزمات المالية العالمية، والتداعيات السياسية الإقليمية تتبر العوامل الأكثر تأثيراً على جانب الطلب على العمالة الوافدة. بل ونضيف أن تحديد حجم واتجاه الأثر الذي تحدثه تحويلات العمالة المغتربة على الاقتصاد المحلي، يقوم على نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، إذ إن تحويلات العمالة المهاجرة تكون أكثر فعالية في اقتصادات الدول النامية الصغيرة ومحدودة الموارد (Giuliano & Ruiz-Arranz, 2008).

بالمقابل، تلعب السياسات الاقتصادية للحكومات المحلية دوراً مهماً في توجيه قيم التحويلات داخل اقتصادها، وكيفية الاستفادة منها في التنمية الاقتصادية. وتؤكد الأدبيات أن ذلك يتطلب القيام بوضع سياسات اقتصادية وبرامج تنموية فعالة؛ تأخذ بالاعتبار قيم التحويلات، وكيفية توظيفها في قنوات وأصول استثمارية منتجة ذات قيمة مضافة عالية في الاقتصاد، كما تبدو أهمية توفير حاضنات للأعمال تعنى بتدريب وتأهيل عائلات العمالة المهاجرة على الاستثمار، واستغلال الفرص أو الاحتياجات المتاحة في المناطق النائية والفقيرة، بدلاً من تركها في حسابات بنكية ادخارية أو أوراق مالية (Chami et al., 2008).

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

1- قياس الأثر الاقتصادي لتحويلات الأردنيين العاملين بالخارج على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة 2000 – 2018.
2- مقارنة الأثر الاقتصادي لتحويلات العاملين بالاستثمار الأجنبي المباشر FDI خلال الفترة 2000 – 2018.
3- مقارنة الأثر الاقتصادي لتحويلات العاملين بمؤشرات التنمية البشرية خلال الفترة 2000 – 2018.
4- مقارنة الأثر الاقتصادي لتحويلات العاملين بمؤشر الانفتاح الاقتصادي خلال الفترة 2000 – 2018.

الدراسة التطبيقية

1- النموذج والبيانات:

تقوم هذه الدراسة على اختبار فرضية مفادها أن تحويلات العاملين الأردنيين المغتربين تؤثر إيجابًا على النمو الاقتصادي في الأردن. لاختبار هذه الفرضية، ولتحقيق أهداف الدراسة، ولبيان كيفية تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، تم بناء نموذج الدراسة في الاعتماد على الأدبيات النظرية والتطبيقية.

$$LRGDP_t = \propto_0 + \propto_1 REM_t + \propto_2 INV_t + \propto_3 HDI + \propto_4 OP_t + \in \ldots.1$$

يشير RGD إلى الناتج المحلي الإجمالي GDP بأسعار السوق الجارية، كما يعبر REM عن تحويلات العاملين الأردنيين بالخارج كنسبة من GDP. وتحديد مساهمة التحويلات في الاقتصاد المحلي، تم توسيع نموذج الدراسة ليشمل مجموعة من المتغيرات الأخرى وهي INV الذي يشير إلى مجمل تكوين رأس المال (الاستثمار الأجنبي) كنسبة من GDP، ومؤشر التنمية البشرية HDI، ومؤشر الانفتاح التجاري OP، وتم إضافة المتغير العشوائي للنموذج $\in$. قام الباحث باستخدام بيانات السلسلة الزمنية التي تعبر عن متغيرات الدراسة للفترة 2000- 2018 الصادرة عن البنك المركزي الأردني والبنك الدولي. وقام الباحث باحتساب النسب المطلوبة لنموذج الدراسة.

2- **منهجية الدراسة**

تتميز طريقة ARDL المستخدمة في اختبار التكامل المشترك بإمكانية تطبيقها بصرف النظر عما إذا كانت المتغيرات محل الدراسة متكاملة من الدرجة (0) أو الدرجة (1). من الممكن أن تكون تلك المتغيرات متكاملة من رتب مختلفة، وهذا يعني تطبيقها عندما تكون رتبة التكامل غير معروفة وليست موحدة لكل متغيرات الدراسة. هذه الطريقة تكون نتائجها التطبيقية مقبولة في حالة العينات الصغيرة وذلك على العكس من نتائج اختبارات التكامل المشترك التقليدية، حيث يشترط كبر حجم العينة للحصول على نتائج أكثر كفاءة، ونضيف أن استخدام هذا المنهج يساعد في تقدير العلاقات على الأجلين القصير والطويل في الوقت نفسه، وفي معادلة واحدة بديلة لاستخدام معادلتين منفصلتين (Ramirez, 2012).

اختبار بيانات الدراسة

1- **نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL المقدر:**

يهدف اختبار الاستقرار للسلاسل الزمنية باستخدام جذر الوحدة لديكي فولر Unit Root Test إلى اختبار استقرارية متغيرات الدراسة الواردة في النموذج رقم 1. من المهم الإشارة إلى أن إجراء اختبارات الاستقرارية ليس شرطاً ضروريًا للبدء بتطبيق نموذج ARDL، لكن قد لا يعمل النموذج بدقة إذا كانت بعض المتغيرات مستقرة في حالة الفرق الثاني أي ((2)I). تؤكد النتائج أن المتغيرات مستقرة من الدرجة الأولى، حيث يبين الجدول (1) نتائج اختبار ADF، ومنه نجد أن مجمل المتغيرات غير مستقرة عند مستوياتها الأولى، إذ كانت القيم المحسوبة أقل من الجدولية عند جميع المستويات، وبعد أخذ الفرق الأول، وجد أن جميع المتغيرات مستقرة عند مستويات المعنوية 5% و10%.

جدول رقم (1)
نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج المقدر خلال الفترة 2000 – 2018

Variable	Level			First Difference		
	ADF Statistics	Prob.	Result	ADF Statistics	Prob.	Result
RGDP	-2.814409	0.1929	Nonstationary	-2.783535	0.0208	Stationary
REM	-3.188016	0.1195	Nonstationary	-3.642432	0.0582	Stationary
INV	-1.403326	0.8239	Nonstationary	-4.036504	0.0283	Stationary
HDI	-2.957405	0.1709	Nonstationary	-1.579960	0.0576	Stationary
OP	-1.731278	0.6946	Nonstationary	-2.797913	0.0205	Stationary

يبين نموذج Pesaran and Pesaran (1997) أن تقدير UECM في نموذج التكامل المشترك ARDL يتمثل في اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الآجلين القصير والطويل. وهذا يعني خلو البيانات المستخدمة من التغيرات الهيكلية عبر الزمن. ولتحقيق ذلك تم استخدام الاختبارات التالية. أولاً اختبار CUSUM (Cumulative Sum of Recursive Residual)، وثانيًا اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة CUSUMSQ (Cumulative Sum of Square Recursive Residual).

يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة بصيغة UECM في نموذج التكامل المشترك ARDL، إذا كانت الأشكال البيانية لاختبارات CUSUM وCUSUMSQ تقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية 5%. وإذا انتقلت الأشكال البيانية للاختبارين إلى خارج الحدود، فإن المعاملات تكون غير مستقرة عند هذا المستوى. يتضح من الأشكال التالية أن المعاملات المقدرة لنموذج ARDL تعتبر مستقرة هيكلياً خلال الفترة 2000-2018، وهذا يؤكد على وجود استقرار بين متغيرات الدراسة، وانسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ على المديين القصير والطويل، حيث وقع الشكل البياني للاختبارين المذكورين داخل الحدود الحرجة 5% (Ramirez, 2012).

2- **نتائج الاختبارات التشخيصية:**

للتأكد من جودة النموذج المستخدم في التحليل وخلوه من المشكلات القياسية، قام الباحث بإجراء الاختبارات التشخيصية وفقًا لاختبار Lagrange Multiplier في الجدول (2).

أ- يشير اختبار الارتباط التسلسلي بين الأخطاء العشوائية Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test، إلى أن قيمة F بلغت 5.115 عند مستوى الدلالة 0.054 (قيمة x^2 المقابلة تساوي 7.02 عند مستوى الدلالة 0.008). هذا يعني رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الانحدار.

ب- اختبار Ramsey Test لتحديد مدى ملاءمة تصميم النموذج من حيث الشكل الدالي. لذلك فإن النموذج صحيح بدلالة إحصائية (1.383 عند مستوى الدلالة 0.273).

جدول رقم (2)
الاختبارات التشخيصية

Test Statistics	LM Version	F Version
A: Serial Correlation	CHSQ(1) = 7.0204[.008]	F(1,8) = 5.1153[.054]
B: Functional Form	CHSQ(1) = 2.6542[.103]	F(1,8) = 1.3837[.273]
C: Normality	CHSQ(2) =.29403[.863]	Not applicable
D: Heteroscedasticity	CHSQ(1) =.021202[.884]	F(1,16)=.018868[.892]

A: Lagrange multiplier test of residual serial correlation
B: Ramsey's RESET test using the square of the fitted values
C: Based on a test of skewness and kurtosis of residuals
D: Based on the regression of squared residuals on squared fitted values

ج- اختبار التوزيع الطبيعي لـ Jarque-Bera: يهدف إلى التحقق من وجود التوزيع الطبيعي لبواقي الانحدار. تشير النتيجة إلى أن بواقي معادلة الانحدار موزعة توزيعاً طبيعياً حيث بلغت قيمة x^2 حدود 0.294 عند مستوى الدلالة 0.863. وعليه فإن النموذج لا يعاني من مشكلة التوزيع غير الطبيعي لبواقي معادلة الانحدار.

د- اختبار فرضية عدم تباين حد الخطأ، باستخدام اختبار ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي Autoregressive Conditional Heteroscedasticity Test (ARCH). إذ تبين بأن هناك عدم ثبات تباين لحد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر.

نتائج التقدير القياسي

1- انحدار التكامل المشترك وفقاً لأسلوب ARDL:

يعتبر RDL الأسلوب الأكثر ملاءمة لاختبار التكامل المشترك بين متغيرات النموذج الأول، لذلك يجب تحديد فترات الإبطاء الزمني لمتغيرات الفرق الأول من النموذج. يبين التحليل الإحصائي وجود تحديد تلقائي لفترات الإبطاء الزمني في فترة زمنية واحدة لكل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقيGDP، ونسبة مجمل تكوين رأس المال إلى GDP، ومؤشر التنمية البشرية HDI، ومؤشر الانفتاح التجاري. بينما لم يكن هناك أي فترات تباطؤ زمنية في تحويلات العاملين بالخارج كنسبة من GDP. ووفقاً لمعيار شوارتز SBC يصبح النموذج على الشكل (1,0,1,1,1) حسب الجدول 3 (Im, Pesaran & Shin, 2003).

جدول رقم (3)
نتائج اختبار ARDL اعتماداً على SBC

ARDL(1,0,1,1,1) selected based on Schwarz Bayesian Criterion			
Dependent variable is GDP observations used for estimation from 2000 to 2018 19			
Regressor	**Coefficient**	**Standard Error**	**[T-Ratio[Prob**
GDP(-1)	0.90619	0.041808	21.6751[.000]
REM	1322.1	1738.6	.76045[.466]
INV	797.4508	1503.0	.53058[.609]
INV(-1)	-4840.8	1337.9	-3.6183[.006]
HDI	-58462.0	14076.8	-4.1531[.002]
HDI(-1)	29828.5	16156.3	1.8462[.098]
OP	15154.2	688.3910	22.0139[.000]
OP(-1)	-12675.3	937.8671	-13.5150[.000]
C	-565.1079	6238.0	-.090592[.930]
R-Squared	0.99995	R-Bar-Squared	0.99990
S.E. of Regression	84.2007	F-stat.	F(8, 9) 20936.0[.000]
Mean of Dependent Variable	17565.4	S.D. of Dependent Variable	8357.8
Residual Sum of Squares	63807.8	Equation Log-likelihood	-99.1002
Akaike Info. Criterion	-108.1002	Schwarz Bayesian Criterion	-112.1069
DW-statistic	3.0517	Durbin's h-statistic	-1.2670[.223]

وتظهر نتائج الاختبارات الإحصائية لمعادلة الانحدار الجودة المرتفعة نسبياً للنموذج حسب قيمة معامل التحديد R^2 (0.99). هذا يعني أن النموذج يفسر 99% من التغيرات التي تحصل في معدل النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقيGDP). كما تبين أن العلاقة بين المتغيرات التابعة والمفسرة حقيقية، إذ إن قيمة الدلالة الإحصائية لاختبار F (0.00) تقل عن 5%. لذلك فالنموذج الإحصائي المستخدم لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي للبواقي باستخدام Durbin's h-statistic، كما إنها أكثر دقة من DW الذي يمكن اعتباره مضللاً في نماذج الانحدار الذاتي. لقد تبين أن مستوى الدلالة الإحصائية (0.223) أكبر من 5%، وهذا يعني قبول الفرضية

التي ترى بعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي للبواقي في معادلة الانحدار.

وبهدف التحقق من وجود التكامل المشترك بين متغيرات النموذج السابق، فقد تم استخدام منهجية اختبار الحدود للتكامل المشترك ARDL في الجدول 4. وجد أن قيمة F تساوي 3.7002، وهي أعلى من القيمة الجدولية (2.83) عند مستوى الدلالة 5% (قيمة الدلالة الإحصائية (0.021 أقل من 5%). هذا يعني رفض الفرضية التي ترى بعدم وجود التكامل المشترك، وبالتالي قبول الفرض بوجود علاقة للتكامل المشترك بين متغيرات النموذج. وعليه، فإن هذا التكامل ينطوي على علاقة طويلة الآجل بين تلك المتغيرات بحسب الجدول 5.

جدول رقم (4)
نتائج اختبار التكامل المشترك

R Co-integration	F Statistic	[F(16, 10)= 3.7002[.021

جدول رقم (5)
نتائج اختبار ARDL على المدى الطويل

ARDL(1,0,1,1,1) selected based on Schwarz Bayesian Criterion			
Dependent variable is GDP observations used for estimation from 2000 to 2018 19			
Regressor	Coefficient	Standard Error	[T-Ratio[Prob
REM	14093.7	22143.4	.63647[.540]
INV	-43102.5	13794.1	- 3.1247[.012]
HDI	-305235.9	167672.0	-1.8204[.102]
OP	26425.1	6563.0	4.0264[.003]
C	-6024.1	64461.8	-.093452[.928]

يشير الجدول 5 إلى قيم معاملات التقدير في الأجل الطويل باستخدام منهجية ARDL، حيث وجد أن نسبة الاستثمار الأجنبي إلى GDP (INV) والانفتاح الاقتصادي (OP) كانت ذات تأثير إحصائي معنوي على النمو الاقتصادي، بينما وجد أن تحويلات العاملين المغتربين بالخارج كنسبة إلى GDP (REM) ومؤشر التنمية البشرية (HDI) لم تكن مؤثرة من الناحية الإحصائية على النمو الاقتصادي في الأردن في المدى الطويل.

يؤكد الباحث أن عدم تأثير تحويلات العاملين الأردنيين بالخارج على النمو الاقتصادي، يعزى إلى أن جزء كبير من التحويلات توضع في الحسابات الادخارية في البنوك المحلية، كما إنها توجه نحو مشروعات غير منتجة؛ إضافة إلى المبالغة في توجيهها نحو شراء العقارات والأراضي لغايات التأجير أو المضاربة المستقبلية. في كثير من الأحيان، توجه قيم التحويلات إلى شراء السلع الغير ضرورية أو سلع الرفاهية، أو فقدانها في قرارات استثمارية أو مالية خاطئة، أو توجيهها لسداد الديون والالتزامات المعيشية الأخرى. لقد أشار مسح المغتربين العاملين بالخارج لعام 2018 إلى قيام34.1% من الأردنيين بتحويل أموالهم لتلبية احتياجات عائلاتهم الأصلية في الأردن، مع الإشارة إلى أن أقل من نصف هذه النسبة (34.1%) توجه تحويلاتها نحو شراء العقارات والأراضي. بينما ظهر أن تأسيس المشروعات الخاصة قد حصل على 3.9% من مجمل التحويلات. في بعض المهن كانت تحويلات العاملين سبباً لتفاقم مشكلة العمالة الوافدة إلى الأردن سعياً لتعويض النقص الحاصل في بعض المهن التي تخلت عنها العمالة الأردنية المهاجرة.

ويبين التحليل أن نتائج الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن لم تتوافق مع المبررات التي تدعو لجذبه وحمايته والاهتمام به. لقد وجد أن له أثر سلبي قوي على معدل النمو الاقتصادي في الأردن، وظهر أن زيادة هذا الاستثمار بمقدار 1% كان كفيلاً بتخفيض الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 4.3 مليار دينار. هذه النتيجة الجدلية تقدم دليل يعزز فرضية التأثير السلبي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، والتي أثبتتها بعض الدراسات التي أجريت على الدول النامية. تؤكد تلك الدراسات أن المزيد من الإعفاءات والحوافز المالية وغير المالية للمستثمرين الأجانب، يكون على حساب الدولة من الضرائب والجمارك والرسوم المالية (Essays, 2018). كما إن المشروعات الأجنبية لم تكن وسيلة فاعلة لنقل وتوطين التكنولوجيا المتقدمة من الدول الأصلية لها (Carkovic & Levine, 2002). ويرى Romer (1994) أن الدول النامية كانت الأقل استفادة من عملية نقل المعرفة التقنية والتجارية، ولم تتعزز معها إنتاجية الشركات المحلية في الدولة (Asheghian, 2004). تلك النتيجة الجدلية تتفق مع ما توصلت له الدراسات التي أقرت بالتأثير السلبي للاستثمار الأجنبي على تخصيص الموارد المتاحة، وإبطاء النمو الاقتصادي في الدول النامية، وتأثيراته على التجارة، والأسعار، ودوره في إحداث التشوهات المالية في أسواق العمل والاستثمار (Beugelsdijk, Smeets & Zwinkels, 2008). تؤكد الدراسة الحالية أن الأثر الإيجابي لهذه الاستثمارات يتوقف على ظروف ونوعية الاقتصاد المضيف (Carkovic & Levine, 2002). وتفسر النظرية الاقتصادية مساهمة الاستثمار الأجنبي في النمو الاقتصادي بما يسمى القدرة الاستيعابية Absorptive Capacity، والتي تعني قدرة الاقتصاد المضيف على الاستفادة من التقدم التكنولوجي الحاصل في الدول الصناعية (Ndikumana et al., 2008)، إذ تعتمد فعالية ذلك على نوعية المؤسسات المحلية وسيادة القانون Rule of Law وحماية

حقوق الملكية Property Right Protection (Fatah, Othman & Abdullah, 2012)، والمعرفة التكنولوجية، وبيئة الاقتصاد الكلي وتراكم رأس المال البشري (Xu & Wang, 2007).

ترى إحدى الدراسات أن الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دور المزاحم للشركات المحلية، ويعزز من قوتها الاحتكارية في السوق الأم (Kottaridi, 2005). في إحدى الدراسات، وجد أن 25.6% من دول أمريكا اللاتينية للفترة 1970-1996 عانت من ظاهرة المزاحمة (Kasibhatla, Stewart & Khojasteh, 2008)، وفي دراسة أخرى، تبين أن 34.9% من الاقتصادات للفترة 1980-1999؛ تعاني من تلظ الظاهرة أيضاً (Kumar & Pradhan, 2002). إن مساعدة الحكومات المحلية على إنشاء الشركات الأجنبية داخل اقتصاداتها؛ زاد من مستوى المنافسة المحلية (Bhalla & Ramu, 2005)، ونظراً لضعف موارد وإمكانات الشركات المحلية، فقد تمكنت تلك الأجنبية من السيطرة على السوق، وحيازة جزء كبير من الطلب المحلي. هذا الأمر أدى إلى ارتفاع التكاليف الثابتة للشركات المحلية، وبالتالي ارتفاع مستوى الأسعار، وتدني مستوى الإنتاج، وانخفاض مستوى التنافسية لديها (Aitken & Harrison, 1999). تفسر النتيجة السابقة الأثر السلبي الذي أحدثه الاستثمار الأجنبي على السوق الأردني. وقد شهد السوق خلال العقد الماضي فوضى تشريعية؛ تسببت في خصخصة وبيع المؤسسات الحكومية السيادية تحت مظلة الشراكة الاستراتيجية، وصفقات تجارية شابها الكثير من اللغط والغموض الاقتصادي. استطاع الشركاء الدوليين السيطرة على مفاصل الاقتصاد المحلي، وسببوا الكثير من التشوهات المستمرة في عدد من القطاعات الحيوية كالطاقة، والتعدين، والبريد، والنقل العام، والاتصالات، والنقل، والفوسفات، والبوتاس، وميناء العقبة (بورصة عمان، تقرير التخاصية، تاريخ الدخول: 7 نيسان 2020). أما الجزء الباقي من الاستثمار الأجنبي؛ فقد توجه نحو صناعات استهلاكية ذات قيمة مضافة منخفضة، ولم يكن لها تأثير معنوي على الفقر والبطالة (Baharumshah & Almasaied, 2009). ونضيف أن هناك الكثير من الأرباح، وحقوق الملكية التي خرجت من السوق المحلي باتجاه الدول الأصلية للشركاء الدوليين، وحرم منها الاقتصاد المحلي عبر استخدامها أو إعادة تدويرها في مشروعات أكثر إنتاجية (Moura & Forte, 2013).

بالمقابل، وجد أن هناك تأثير معنوي موجب وقوي للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الأردن. لقد تبين أن 1% من الانفتاح التجاري يعد مسئولاً عن تعزيز التراكم في الناتج المحلي بمقدار 26.4 مليار دينار. هنا ترى النظرية الاقتصادية أن الدولة التي تمتلك سياسات تجارية أكثر انفتاحاً، فإنها تتميز تحصل على مستوى أقل من التشوهات السوقية، وترتفع معها مستويات الكفاءة والمنافسة (Kim, Lin & Suen, 2012). لقد حازت العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي على اهتمام كبير من الاقتصاديين، بالرغم من تفاوت النتائج التي تدعم هذه العلاقة. وتعزو نماذج النمو الحديثة العلاقة الإيجابية بينهما إلى انتشار التقنيات المتقدمة على المستوى الدولي (Romer,1994; Grossman & Helpman, 1991)، إذ إن الدول التي تتمتع بدرجة عالية من الانفتاح؛ فإنها تستطيع الاستفادة من تكييف تلك التقنيات بحسب البيئة المحلية (Fenira, 2015)، الأمر الذي يؤدي إلى نمو أسرع مقارناً بالدول الأقل انفتاحًا (Almedia et al., 2008). وتؤكد دراسة (Rassekh, 2007) أن الدول ذات الدخل المنخفض تعد الأكثر استفادة من التجارة الخارجية مقارناً بالدول ذات الدخل المرتفع، فيما بينت دراسة Kim, Lin and Suen (2011) أن التأثير الإيجابي للانفتاح التجاري على التنمية المالية، وتراكم رأس المال، ومؤشرات التنمية الاقتصادية؛ يظهر في الدول ذات الدخل المرتفع (Were, 2015). وأضاف كلاً من Huang and Chang (2014) إمكانية تأثير الانفتاح التجاري على سوق الأسهم، وعلى النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل (Brueckner & Lederman, 2015). لكن أشار Musila and Yiheyis (2015) أن هناك تأثير إيجابي للانفتاح التجاري على نسبة الاستثمار في الدولة المضيفة وليس على النمو الاقتصادي، وأكد Polat, Shahbaz, Rehman and Satti (2015) أن الانفتاح التجاري يعوق النمو الاقتصادي في المدى القصير، فيما لم يكن له أي تأثير على المدى الطويل (Lawal, Nwanji, Asaleye & Ahmed, 2015).

أخيرًا، تبين الدراسة الحالية عدم وجود تأثير معنوي لمؤشر التنمية البشرية HDI على النمو الاقتصادي EG في الأردن على المدى الطويل. تختلف هذه النتيجة ما بينته الدراسات السابقة والتي أشارت إلى العلاقة الثنائية القوية بين المتغيرين (Appiah et al., 2019). يقوم النمو الاقتصادي بدعم التنمية البشرية المستدامة في الدولة، وهذا يعتبر في الوقت نفسه عامل معزز للنمو الاقتصادي (Dreze & Sen, 2002). هذه النتيجة تتوافق القول بضعف تأثير المتغيرات الأخرى. هذا التأثير تزداد أهميته وفعاليته في الدول النامية، خاصة إذا قلنا إن ضعف الدولة في استغلال التنمية البشرية يتزامن مع تدني مستوى النمو الاقتصادي المطلوب (Stiglitz et al., 2009). ويرى Agarwal (2006) أن التعليم والتدريب تزيد من مهارات وقدرات الأفراد، وتجعلهم محور التنمية الاقتصادية، لكن يحتاج ذلك تحسين استخدام

مؤشرات التنمية البشرية، في ظل وجود نمو اقتصادي مناسب (Fatah, Othman, Abdullah, 2012). فالتنمية البشرية تمثل اتساع في الفرص المميزة والمتاحة في الاقتصاد، وقد جاءت العلاقات الارتباطية منسجمة ومفسرة للنتيجة التي توصلنا لها (Daniela, Mihaela & Oana-Georgiana, 2015). إنه من المفيد القول، أن التنمية البشرية ستبقى مقيدة وعاجزة عن المساهمة في المجتمع، مالم يتحقق مستوى مقبول من النمو الاقتصادي؛ يكون قادراً على امتصاص مخرجات التنمية البشرية. هذه العلاقة التناسبية تفسر النتيجة التي توصلنا إليها، والتي تفسر تدني مساهمة مؤشرات التنمية البشرية في النمو الاقتصاد في الأردن.

2- نموذج تصحيح الخطأ وفقاً لأسلوب ARDL:

بعد الحصول على العلاقة طويلة الآجل في نموذج التكامل المشترك، تم تقدير نموذج ECM الذي يفسر العلاقة الديناميكية بين متغيرات الدراسة على المدى القصير. وبناء على نتائج تقدير النموذج ECM في إطار منهجية (1,0,1,1,1) ووفقاً لمعيار SBC، أمكن الحصول على مرونات (معاملات) التقدير في المدى القصير بجدول 6 (Im, Pesaran & Shin, 2003). لقد وجد أن مؤشرات التنمية البشرية والانفتاح التجاري مارست تأثيراً معنوياً على النمو الاقتصادي في الأردن على المدى القصير، في حين لم تظهر أية تأثيرات لتحويلات العاملين الأردنيين والاستثمار الأجنبي، وذلك خلافًا لما تم التوصل إليه على المدى الطويل.

إن تحويلات العاملين المغتربين الأردنيين كنسبة من GDP لم تكن مؤثرة على النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل، وقد عجز الاقتصاد الأردني عن توظيف قيم التحويلات في مشروعات حقيقية ذات قيمة مضافة مرتفعة في الاقتصاد، تزيد من عجلة النمو؛ بل نجد في أحيان كثيرة بأنها استغلت لشراء سلع الرفاهية واستثمرت في مشروعات ذات قيمة اقتصادية ضعيفة. وبسبب التأثير السلبي للاستثمار الأجنبي على المدى القصير، نجد أن هناك عجز في الاقتصاد المحلي عن توظيف تلك الاستثمارات في مشروعات تخص المجتمع والبيئة الاقتصادية في المناطق والمجتمعات الفقيرة، أو لتعزيز تنافسية الاقتصاد، بل نجد أنها كانت سبب مباشر في سوء تخصيص الموارد المتاحة، وإحداثها للتشوهات السعرية في السوق المحلي، وتقليل تنافسية الشركات المحلية. واقع الطاقة في الأردن يدعم هذه الفرضية بقوة.

ونجد أن مؤشر التنمية البشرية HDI لم يسجل أي تأثيرات معنوية على المدى الطويل، وانحسر تأثيره في المدى القصير فقط. إن صغر حجم الاقتصاد المحلي، وتواضع مستوى النمو، وانعدام التخطيط المؤسسي، جميعها أسباب قللت من القدرة على استيعاب مخرجات التنمية البشرية. فالمزيد من التعليم والتدريب شكل أعباء إضافية على الاقتصاد، ولم يكن مؤهلاً لامتصاص نواتجها على المدى الطويل. تشير المعلومات غير الرسمية أن معدل البطالة في الأردن يصل إلى 30% مقارجنً بنحو 19% في التقارير الرسمية. هذه المعدلات تظهر في الوقت الذي يدخل فيه 60 ألف خريج جديد إلى سوق العمل المحلي سنوياً، وتدني فرص التشغيل بنسبة لا تزيد على 50% منهم في الاقتصاد المنظم (القطاعين العام والخاص). أما الانفتاح التجاري فهو المتغير الوحيد الذي حافظ على تأثيره المعنوي في الأجلين القصير والطويل.

جدول رقم (6)
نتائج نموذج ECM وفقًا لمنهجية ARDL

Error Correction Representation for the Selected ARDL Model ARDL(1,0,1,1,1) selected based on Schwarz Bayesian Criterion			
Dependent variable is dGDP observations used for estimation from 2000 to 2018 18			
Regressor	Coefficient	Standard Error	[T-Ratio[Prob
dREM	1322.1	1738.6	.76045[.462]
dINV	797.4508	1503.0	.53058[.605]
dHDI	-58462.0	14076.8	-4.1531[.001]
dOP	15154.2	688.3910	22.0139[.000]
dC	-565.1079	6238.0	-.090592[.929]
ecm(-1)	-.093808	.041808	-2.2438[.044]

List of additional temporary variables created:
dGDP = GDP-GDP(-1)
dREM = REM-REM(-1)
dINV = INV-INV(-1)
dHDI = HDI-HDI(-1)
dOP = OP-OP(-1)
dC = C-C(-1)
ecm = GDP -14093.7*REM + 43102.5*INV + 305235.9*HDI -26425.1*OP +6024.1*C

R-Squared	.99286	R-Bar-Squared	.98650
S.E. of Regression	84.2007	F-stat.	F(5, 12) 250.1262[.000]
Mean of Dependent Variable	1332.5	S.D. of Dependent Variable	724.7912
Residual Sum of Squares	63807.8	Equation Log-likelihood	-99.1002
Akaike Info. Criterion	-108.1002	Schwarz Bayesian Criterion	-112.1069
DW-statistic	3.0517		

وهنا تبين النظرية الاقتصادية أن الدول ذات السياسات التجارية المنفتحة، فهي تتميز بمستوى أقل من التشوهات السوقية، وترتفع فيها مستويات الكفاءة والمنافسة.

بالأخير، أظهرت نتائج ECM أن معدل الإبطاء لتصحيح الخطأ؛ يكشف عن سرعة عودة متغير النمو الاقتصادي إلى قيمته التوازنية في الأجل الطويل. وهنا يتبين أن كل فترة زمنية نسبة إلى اختلال التوزان من الفترة (t_{-1}) تقدر بـ (0.93)، وهي تعتبر معامل تعديل مرتفع نسبياً. بمعنى آخر؛ عندما ينحرف مؤشر النمو الاقتصادي خلال الفترة قصيرة الآجل في الفترة السابقة (t_{-1}) عن قيمتها التوازنية في الآجل الطويل، فإنه يتم تصحيح ما نسبته 93% من هذا الاختلاف في الفترة t حتى يصل إلى التوازن في الآجل الطويل بعد أقل من عامين. بالمقابل تظهر معنوية معامل حد الخطأ عند مستوى الدلالة الأقل من 5% (0.044)، وهو ما يعني أن هناك تكامل مشترك من المتغيرات التفسيرية (المستقلة) باتجاه إلى النمو الاقتصادي (المتغير التابع).

مناقشة النتائج والتوصيات

تشكل تحويلات العاملين بالخارج أحد أهم مصادر التدفقات المالية للدول المحلية، وقد فاقت مساهمتها لما يمكن أن يحدث بسبب المنح والمساعدات الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر. من هذا المنطلق سعت الدراسة الحالية إلى قياس الأثر الاقتصادي المقارن لتحويلات العاملين بالخارج على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة 2000 – 2018، مع الأخذ بالاعتبار عوامل مفسرة أخرى مثل الاستثمار الأجنبي المباشر، ومؤشرات التنمية البشرية، والانفتاح التجاري. أظهرت النتائج عدم تأثير تحويلات العمالة الأردنية بالخارج على النمو الاقتصادي، وعجزت السياسة الاقتصادية عن استغلال قيم التحويلات في خلق قيمة مضافة مرتفعة، قد تدفع نحو النمو الاقتصادي المستدام، وتستطيع استيعاب مخرجات التنمية البشرية، وامتصاص فوائض عرض العمل، وتحسين بيئة الاستثمار، وتشكيل الميزة التنافسية المستدامة للاقتصاد الأردني.

يُعد سوق العمل الأردني من أكثر الأسواق انفتاحًاعلى العالم الخارجي، ففي الوقت الذي يصدر نحو 876 ألف من الكفاءات العلمية المؤهلة والمدربة من المعلمين، وأساتذة الجامعات، والأطباء، والمهندسين توفر نحو 4.5 مليار دولار (عام 2018)، نجد أنه يستقبل 820 ألف عامل في مهن بسيطة يمتلك العامل الأردني فرص إشغالها وإدارتها. معظم هذه المهن متاح في الإنشاءات، والزراعة، والخدمات العامة وتقدر تحويلاتها إلى الخارج بنحو3 مليار دولار سنوياً، تمثل العمالة المصرية 68% منها (وزارة العمل الأردنية، بيانات إحصائية، 2018). لقد استفادت الدول المتقدمة من مزايا الاستثمار الأجنبي، وعززت من آثاره الإيجابية على اقتصاداتها المحلية، وتمكنت معه من تحقيق قفزات اقتصادية سريعة وكبيرة في مسيرتها التنموية، ولا أدل على ذلك تجربة الدول الأسيوية. هذه الحجية تبرز في الوقت الذي لم تحسن فيه السياسة الاقتصادية من جذب واختيار الاستثمار المناسب للبيئة المحلية، وضعف نقل المعرفة والتكنولوجيا المتقدمة إلى الاقتصاد المحلي.

نضيف أن مؤشر التنمية البشرية HDI انحسر تأثيره على النمو الاقتصادي في الأردن على المدى القصير فقط. إن صغر حجم الاقتصاد، وتواضع مستوى النمو، وانعدام التخطيط المؤسسي، وعدم مواكبة مخرجات الجامعات لاحتياجات سوق العمل، وتبدل أولويات أسواق العمل المستوردة للعمالة الأردنية، بجانب ارتفاع نسب الداخلين الجدد إلى سوق العمل، جميعها أسباب قللت من قدرة الاقتصاد عن استيعاب مخرجات التنمية البشرية. ونضيف أن الفرضيات التي قامت عليها استراتيجية التنمية البشرية منذ عام 1980 وخلال مرحلة بناء الدولة الأردنية، حينما لم يتجاوز عدد السكان 2.7 مليون، قد اختلفت وتلاشت كلياً في ضوء الواقع الذي يشهده الاقتصاد الأردني حاليًا في عام 2021، وقد تضاعف معه عدد السكان 4 مرات. أما الانفتاح التجاري فهو المتغير الوحيد الذي أثبت تأثيرًا على النمو الاقتصادي في الأردن في الأجلين القصير والطويل، واستطاع التفوق على التشوهات التي أحدثتها المتغيرات الأخرى في الدراسة. لكن من المهم جدًا الإشارة إلى أن السياسات الاقتصادية كانت - وما زالت - عاجزة عن إيجاد بيئة اقتصادية حاضنة للتدفقات المالية الداخلة إلى الاقتصاد المحلي Cash in Flow، ولم تراعي متطلبات التنمية الاقتصادية فيها تعظيم الاستفادة من تحويلات العمالة الأرنية بالخارج يرتبط بتوجيه تلك القيم إلى قطاعات اقتصادية حقيقية[2] منتجة، تستفيد من الفرص الضائعة في الاقتصاد الأردني. لا يزال هناك الكثير مما يتوجب القيام به من قبل رجال السياسة والاقتصاد؛ لإنجاح استراتيجية النمو الاقتصادي المستدام.

2 المصادر: تحويلات العاملين الأردنيين بالخارج، الاستثمار الأجنبي المباشر، المنح والمساعدات الخارجية.

المراجع

أولًا - مراجع باللغة العربية:

- البنك الدولي، ***بيانات إحصائية سنوية***، أعداد مختلفة.
- البنك المركزي الأردني، ***بيانات إحصائية سنوية***، سنوات مختلفة.
- جامعة الدول العربية. (2006). ***التقرير الاقتصادي العربي الموحد***، 2006.
- بورصة عمان، ***تقرير التخاصية***، تاريخ الدخول 7 أبريل 2020. https://www.ase.com.jo/ar/market-statistics-almrkz-alalamy-walmnshwrat-almktbt/altkhasyt-fy-alardn;
- صندوق النقد العربي، ***بيانات إحصائية سنوية***، سنوات مختلفة.
- وزارة العمل الأردنية، ***بيانات إحصائية***، 2018.
- منتدى الاستراتيجيات الأردني، ***مسح المغتربين الأردنيين***، 2018.

ثانيًا - مراجع باللغة الأجنبية:

- Adam, Richard H. (1998). "Remittances, Investment and Rural Assets Accumulation in Pakistan", ***Economic Development and Cultural Change***, 47, pp. 155-173.
- Adams, Richard H. and John Page. (2005). ***Do International Migration and Remittances Reduce Poverty in Developing Countries***. World Bank, Washington, DC, USA.
- Agrawal, Pradeep. (2005). "Foreign Direct Investment in South Asia: Effects on Growth and Local Investment", in: Edward M. Graham, editor, ***Multinationals and Foreign Investment in Economic Development***. London, Palgrav, Macmillan. pp. 94-118.
- Aitken, B. and Harrison, A. (1999). "Do Domestic Firms Benefit from FDI2 Evidence from Venezuela", ***American Economic Review***, 89 (3), pp. 605 – 618.
- Almeida, R. & Fernandes, A. M. (2008). "Openness and technological innovations in developing countries: Evidence from Firm-Level Surveys", ***The Journal of Development Studies***, 44, pp. 701–727.10.1080/00220380802009217.
- Appiah, M.; Amoasi, R. and Frowne, D. (2019). "Human Development and Its Effects on Economic Growth and Development", ***International Research Journal of Business Studies***, 12 (2). pp. 101-109.
- Kumar N. and Pradhan J. P. (2002). ***Foreign Direct Investment, Externalities and Economic Growth in Developing Countries: Some Empirical Explorations and Implications for WTO Negotiations on Investment***, RIS Discussion Paper 27, New Dehli: Research and Information System for the Nonaligned and other Developing Countries).
- Asheghian, P. (2004). "Determinants of Economic Growth in the United States: The Role of Foreign Direct Investment", ***International Trade Journal***, 18 (1), pp. 63 – 83.
- Azam, M. and Khan, A. (2011). "Workers' Remittances and Economic Growth: Evidence from Azerbaijan and Armenia", ***Global Journal of Human Social Science***, 11 (1), Version 1, USA.
- Baharumshah, A. and Almasaied, S. (2009). "Foreign Direct Investment and Economic Growth in Malaysia: Interactions with Human Capital and Financial Deepening", ***Emerging Markets Financ &Trade***, 45 (1), pp. 90-102.
- Barajas, A.; Chami, R.; Fullenkamp, C.; Gapen, M. and Montiel, P. (2009). ***Do workers' remittancespromote economic growth?***, IMF Working Paper WP/09/153.
- Bayar, Yilmaz. (2015). "Impact of Remittances on the Economic Growth in the Transitional Economies of the European Union", ***Economic Insights***, Vol. IV (XVII) (3).

- Bengoa, M. and Sanchez–Robles, B. (2003). "Foreign Direct Investment, Economic Freedom and Growth: New Evidence from Latin America", ***European Journal of Political Economy***,19, pp. 529 – 545.
- Beugelsdijk, S.; Smeets, R. and Zwinkels, R. (2008). "The Impact of Horizontal and Vertical FDI on Host's Country Economic Growth", ***International Business Review***, 17, pp. 452 -472.
- Brueckner, M. & Lederman, D. (2015). "Trade Openness and Economic Growth: Panel Data Evidence from Sub-Saharan Africa", ***Economica***, 82, 1302–1323.10.1111/ecca.12160.
- Carkovic, M. and Levine, R. (2002). "Does Foreign Direct Investment Accelerate Growth?", in: Ed. T. Moran, E. Graham and M. Blomstrom ***Does Foreign Direct Investment Promote Development?***', Washigton.
- Chami, R. and Barajas, A.; Cosimano, T; Fullenkamp, C.; Gapen, M. and Montiel, P. (2008). ***Macroeconomic Consequences of Remittances***, Occasional Paper, IM. Washington DC.
- Chang, C. P. & Ying, Y. H. (2008). "The Generative Power of Air Freight in the Trade Openness-economic Growth Nexus in African Countries", ***South African Journal of Economics***, 76 (3), 493–512.
- Cohen, J. (2005). "Remittance Outcomes and Migration: Theoretical Contents, Real Opportunities", ***Studies in Comparative International Development***, 40 (1), pp. 88-112.
- Daniela-Mihaela, N. & Oana-Georgiana. (2015). "Correlations between Human Development and Economic Growth", Annals of the "Constantin Brâncuşi", University of Târgu Jiu, ***Economy Series***, Issue 1, Vol. I. p. 121.
- Dreze, J. and Sen, A. (2002). ***India: Development and Participation***. Oxford University Press, USA.
- Abdul Fatah, Fazleen; Othman, Nasuddin and Abdullah, Shamsiah. (2012). "Economic Growth, Political Freedom and Human Development: China, Indonesia and Malaysia". ***International Journal of Business and Social Science***, Vol. 3, (1) January, pp. 291-299.
- Fenira, M. (2015). "Trade Openness and Growth in Developing Countries: An Analysis of the Relationship After Comparing Trade Indicators", ***Asian Economic and Financial Review***, 5, pp. 468–482.10.18488/journal.aefr.
- Giuliano, Paola and Marta Ruiz-Arranz. (2008). "Remittances, Financial Development and Growth", ***Journal of Development Economics***, (www.elsevier.com/locate/econbase).
- Grossman, G. M. and Helpman, E. (1991). ***Innovation and Economic Growth in the Global Economy***. Cambridge, MA: MIT Press.
- Huang, L. C. and Chang, S. H. (2014). "Revisit the Nexus of Trade Openness and GDP Growth: Does the Financial System Matter?, ***The Journal of International Trade & Economic Development***, 23, pp.1038–1058.10.1080/09638199.2013.830638.
- Im, K. S.; Pesaran, M. H. and Shin, Y. (2003). "Testing for Unit Roots in Heterogeneous Panels", ***Journal of Econometrics***, 115, pp. 53-74.
- Imai, K.; R. Gaiha; A. Ali and N. Kaicker. (2011). ***Remittances, Growth and Poverty: New Evidence from Asian Countries***. EDP-1125 (mimeo). Manchester, UK: Economics Department, School of Social Sciences, University of Manchester- International, Euro-American Association of Economic Development, 9 (1).
- John B. T. (2004). "Remittance Corridors and Economic Development: A Progress Report on a Bush Administration Initiative", Under Secretary of Treasury for International Affairs, Remarks Presented at the: ***Payments in the Americas Conference***, Federal Reserve Bank of Atlanta

- Kasibhatla, K.; Stewart, D. and Khojasteh, M. (2008). "The Role of FDI in High Medium, Low Medium and Low Income Countries During 1970–2005: Empirical Tests and Evidence", ***Journal of Business & Economics Studies***, 14 (2), pp. 60 – 72.
- Kim, D. H. (2011). "Trade, Growth and Income", ***The Journal of International Trade and Economic Development***, 20, pp. 677–709.
- Kim, D. H.; Lin, S. C. & Suen, Y. B. (2011). "Nonlinearity between Trade Openness and Economic Development", ***Review of Development Economics***, 15 (2), pp. 279–292.
- Kim, D. H.; Lin, S. C. & Suen, Y. B. (2012). "The Simultaneous Evolution of Economic Growth, Financial Development and Trade Openness", ***The Journal of International Trade & Economic Development***, 21, pp. 513–537.10.
- Kottaridi, C. (2005). "The Core-periphery Pattern of FDI - Led Growth and Production Structure in the EU", ***Appli ed Economics***, 37, pp. 99-113.
- Lawal, A. I.; Nwanji, T. I.; Asaleye, A. & Ahmed, V. (2016). "Economic Growth, Financial Development and Trade Openness in Nigeria: An Application of the ARDL Bound Testing Approach", ***Cogent Economics and Finance***, 4, pp. 1-15.
- Leon-Ledesma, Miguel and Piracha, M. (2004). "International Migration and the Role of Remittances in Eastern Europe", ***International Migration***, 42, pp. 65-83.
- Levy, V. (1987). "Aid and Economic Growth in the Sub-Saharan: Africa: The Recent Experience" ***European Economic Review***, 32, pp. 1777-1795.
- Lopez, H.; Molina, L. and Bussolo. M. (2007). ***Remittances and the Real Exchange Rate***.https://openknowledge.worldbank.org.
- Lucas, Robert E. B. (2005). ***International Migration and Economic Development: Lessons from Low-Income Countries***. London: Edward Elgar Publishing.
- Martin F. S. (2001). "Remittance Flows and Impact" Speech Given at: ***Remittances as a Development Tool: A Regional Conference***, Organized by the Multi-lateral Investment Fund, Inter-American Development Bank.
- Moura, R. and Forte, R. (2013). "The Effects of Foreign Direct Investment on the Host Country's Economic Growth: Theory and Empirical Evidence", ***The Singapore Economic Review***, 58 (3), pp. 1-27.
- Musila, J. W. & Yiheyis, Z. (2015). "The Impact of Trade Openness on Growth: The Case of Kenya", ***Journal of Policy Modeling***, 37, pp. 342–354.
- Ndikumana, L. and S. Verick. (2008). "The Linkages between FDI and Domestic Investment: Unravelling the Developmental Impact of Foreign Direct Investment in Sub-Saharan Africa", IZA Working Paper No. 3296. ***Development Policy Review***, 26 (6), pp. 713-726. January, IZA Institute of Labor Economics.
- Nwaogu, U. G. and Ryan, M. J. (2015). "FDI, Foreign Aid, Remittance and Economic Growth in Developing Countries", ***Review of Development Economics***, 19 (1), pp. 100-115.
- Nyamongoa, E. M.; Misatib, R. N.; Kipyegonb, L. and Ndirangua, L. (2012). "Remittances, Financial Development and Economic Growth in Africa", ***Journal of Economics and Business***, 64, pp. 240– 260.
- Nyeadi, J. D. and Atiga, O. (2014). "Remittances and Economic Growth: Empirical Evidence from Ghana", ***European Journal of Business and Management***, 6, (25), pp. 142-149.
- Pesaran, M. H. (2007). "A Simple Panel Unit Root Test in the Presence of Cross-section Dependence", ***Journal of Applied Econometrics***, 22, pp. 265–312.

- Polat, A.; Shahbaz, M.; Rehman, I. U. & Satti, S. L. (2015). "Revisiting Linkages between Financial Development, Trade Openness and Economic Growth in South Africa: Fresh Evidence from Combined Cointegration Test. ***Quality and Quantity***, 49, pp. 785–803.10.1007/s11135-014-0023-x.
- Puri, S. and T. Ritzema. (1999). ***Migrant Worker Remittances, Micro Finance and the Informal Economy: Prospects and Issues***. ILO Social Finance Unit, Working Paper Number 21, Geneva.
- Ramirez, M. D. (2012). "Do Financial and Institutional Variables Enhance the Impact of Remittances on Economic Growth in Latin America and the Caribbean?: A Panel Cointegration Analysis", ***International Advances in Economic Research***, 19, pp. 273–288.
- Rassekh, F. (2007). "Is iInternational Trade More Beneficial to Lower Income Economies?: An Empirical Inquiry", ***Review of Development Economics***, 11 (1), pp. 159–169.
- Rivera-Batiz, L. A. & Romer, P. M. (1991). "International Trade with Endogenous Technological Change", ***European Economic Review***, 35, pp. 971–1001.
- Romer, P. M. (1994). "New Goods, Old Theory and the Welfare Costs of Trade Restrictions", ***Journal of Development Economics***, 43, pp. 5-38.
- Stiglitz, J. E.; Sen, A. (2009). "***Measurement of Economic Performance and Social Progress***. 26, 2012.
- Stiglitz, J. E. (1996). "Some Lessons from the East Asian Miracle", ***The World Bank Research Observer***, 11, 151–177.
- Tymoigne, E. (2014). ***Modern Money Theory and Interrelations between the Treasury and the Central Bank: The Case of the United States***. Levy Economics Institute of Bard College. pp. 1-16.
- UK Essays.com. (2020). ***All Answers ltd, Negative Effects of FDI in Host Countries Economics Essay***. April.
- Were, M. (2015). "Differential Effects of Trade on Economic Growth and Investment: A Cross-country Empirical Investigation", ***Journal of African Trade***, 2, 71–85.
- World Bank. (2015). ***Personal Remittances***, Received (% of GDP), http://data.worldbank.org/indicator/BX.TRF.PWKR.DT.GD.ZS, accessed on 20 May 2015.
- Xu, G. and Wang, R. (2007). "The Effect of Foreign Direct Investment on Domestic Capital Formation, Trade and Economic Growth in a Transition Economy: Evidence from China", ***Global Economy Journal***, 7 (2), pp. 1 - 21.
- Yassen, H. (2012). "The Positive and Negative Impact of Remittances on Economic Growth in MENA Countries", ***The Journal of International Management Studies***, 7 (1).

The Impact of Remittances of Migrant Workers on Economic Growth in Jordan: Econometric Study for the Period 2000 - 2018 Using ARDL Methodology

Prof. Iyad A. Al. Nsour
Al Imam Muhammad Ibn Saud Islamic University
Saudi Arabia
Nsour_2005@yahoo.com

Dr. Ibrahim R. Al-Nsour
Irbid Private University
Jordan

ABSTRACT

Remittances is one of the most important sources of foreign currencies for many countries worldwide. The importance of remittances in the economy because of the high value added compared to other cash inflow resources such as grants, exports and foreign direct investment. Therefore, this study aims to measure the economic impact of remittances of Jordanians expatriates on economic growth in Jordan during the period 2000 - 2018, taking into consideration the comparative impact of foreign direct investment, human development and economic openness indicators.

An econometric model is designed and it includes the natural logarithm of GDP as a measure of economic growth, in addition to the explained variables which are the remittances and foreign investment as a percentage of GDP, human development and economic openness indicators using the ARDL methodology. The study concludes that the remittances of Jordanian migrant and foreign direct investment have no significant effect on the economic growth, while the human development index has a significant impact in the short-term only.

The economic openness is the only variable has a significant impact on economic growth in Jordan on the long and short terms. The study suggests a set of recommendations to enhance the economic policies to exploit the cash inflows such as remittances and FDI and improve their contribution to the local economy.

Keywords: *Remittances, Migrant Workers, FDI, Human Development, Economic Openness, Economic Growth, Labor Market, Poverty and Unemployment, ARDL Jordan.*